مركزها الرئيسى

٦ شارع عدلى

******

٣٩٥٥٠١٩	رئيس مجلس الإدارة
٣٩١٨٢٨٦	رئيس قطاع الإنتاج
٥٧٧٩٤٣٣	رئيس قطاع الشئون التجارية
٣٩٣٠٧١٠	رئيس قطاع الشئون المالية
٥٧٥٥٤٩٧	
٥٧٥٥٠١٠	عمومى الإدارة التجارية
٣٩١٦١٨٨	
٣٩١٥٩٦٤	عمومى المركز الرئيسى

شركة مصر للزيوت والصابون

شركة مساهمة مصرية

****

السجل التجارى للمركز الرئيسى " ٢٨٢٧٤ " القاهرة

العنوان التلغرافى " معاصر " . تلكس / ٩٤١١٧ مصر

فاكس المركز الرئيسى / ٣٩١٨٢٨٦ . فاكس الإدارة التجارية / ٥٧٧٨٢٣٧

كفر سعد / ٦٠٠٣٠٧ . فاكس ٦٠٠٦٦٩

مكتب الإسكندرية ٤٨٧٦٣٦٠ . فاكس ٤٨٧٦٣٤٠

ص . ب ٧٩ محمد فريد . القاهرة

كود رقم ١١٥١٨

مصانعها

****

٢٢٦١٨١٣

منية سندوب	٢٢٦١٧٩٤
فاكس	٣٥٢٧١٦
بلقاس	٢٧٩٥٠٢٥
فاكس	٢٧٩١٦٨٤
ميت غمر	٦٩٠٣٤٣٣
فاكس	٦٩٠٣٨٩٧
الزقازيق	٢٣٠٣٠٠٤
فاكس	٢٣٠٣٠٠٣

القاهرة فى ٢٠٢١/٩/٢٨

السادة / البورصه المصريه

تحية طيبة وبعد ...

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم طيه تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عن القوائم المالية للشركة عن الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢١

والوارد لنا بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢٨ .

برجاء التكرم بالعلم والإستلام ..

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام ...

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

مهندس / حامد عبدالسلام حسانين سيف

البريد الالكترونى : info@misroil.com

موقع الشركة : www.misroil.com

الجهاز المركزي للمحاسبات

إدارة مراقبة

حسابات الصناعات الغذائية

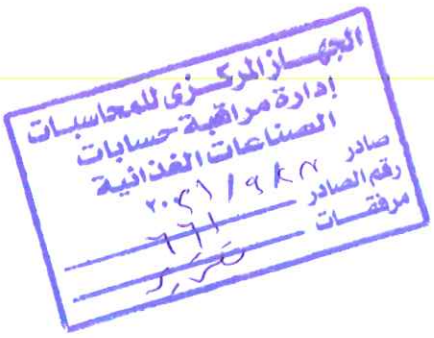

السيد المهندس / رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

شركة مصر للزيـــوت والصابـــون

تحية طيبة وبعد.....

نتشرف بـــأن نرفق لسيادتكـــم تقرير مراقب الحسابات على القـوائم الماليـة للشـركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/٦/٣٠ .

برجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه بالدراسة وإتخاذ اللازم والإفادة .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحـــترام ،،،

تحريرا في ٢٨/ ٩ /٢٠٢١

يعتمد،،،،

وكيل أول الوزارة

مدير الإدارة

"محاسب/ محمد عبد الحميد محمد سيف "

المرفقات:-

تقـرير .

إ/م....

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات
الصناعات الغذائية

تقرير مراقب الحسابات

على القوائم المالية لشركة مصر للزيوت والصابون

عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢١/٦/٣٠

إلي السادة / مساهمي شركة مصر للزيوت والصابون (ش.م.م)

تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية لشركة مصر للزيوت والصابون (شركة مساهمة مصرية) خاضعة لأحكام القانون ١٥٩ لسنه ١٩٨١ والمتمثلة في المركز المالي في ٣٠ /٢٠٢١/٦ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفق النقدي عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات .

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة ، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ ، كما تتضمن هذه المسئولية إختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف .

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها ، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية اخطاء هامة ومؤثرة .

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية وتعتمد الإجراءات التي تم إختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ، ولدى تقييم هذه

المخاطر يضع المراقب في إعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية .

وقد أسفر الفحص عن الملاحظات التالية :-

- تم جرد موجودات الشركة فى ٢٠٢١/٦/٣٠ ومطابقتها بمعرفة الشركة وعلي مسئوليتها ، وتجدر الإشارة الي عدم استكمال القيد بسجلات الأصول الثابتة ببعض المصانع وعدم تكويدها مما يؤدى لصعوبة مطابقتها على السجلات بالمركز الرئيسي احكاماً للرقابة .

يتعين استكمال القيد بسجلات الأصول الثابتة وتكويدها .

- إستمرار عدم اجراء مسح شامل للأراضي المملوكة للشركة منذ عدة سنوات للوقوف علي المساحات الفعلية لها وللتأكد من عدم وجود تعديات عليها وامكانيه مطابقتها علي ما هو مسجل بالدفاتر حيث تبين وجود اختلاف في المساحات بين المسجل بالدفاتر والسجلات وبيانات القطاع القانوني .

هذا وتجدر الإشارة الي ان بعض هذه الأراضي غير مسجل باسم الشركة بالسجل العيني مع وجود تعديات ونزاعات قضائية مازالت متداولة بشأن البعض الأخر وهي :

ارض المصنع القديم ، ارض نادي طلعت حرب ، جزء من مساحة الشونة بسندوب .

يتعين ضرورة اجراء مسح شامل لأراضي الشركة للوقوف علي المساحات الفعلية لها وتحديد أسباب الاختلاف في المساحات بين المسجل بالدفاتر والقطاع القانوني مع متابعة الدعاوي القضائية المرفوعة بشأن هذه الأراضي لإمكانية تسجيلها باسم الشركة

- تضمنت الأصول الثابتة نحو ٥٤٤ الف جنيه قيمة عدد ١٠ محلات تم انشاؤها بكفر سعد منذ ٢٠١٨ بلغ اهلاكها نحو٣٨ ألف جنيه ومؤجرة منذ ذلك التاريخ ولم يتم توصيل المرافق لها لوجود مخالفة مع مجلس المدينة مما أضاع على الشركة القيمة الايجارية لها بنحو ١,٦ مليون جنيه حتي تاريخه وكذا عدم استكمال بناء الدور الثاني لهذه المحلات .

يتعين موافاتنا بالموقف القانوني النهائي حيال ما سبق للعمل علي الاستفادة المثلي من هذه المحلات .

- استمرار عدم تقدير القيمة الاستردادية للأصول الثابتة بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣١) " الاضمحلال في الأصول الثابتة حيث تضمنت أصول ثابتة غير مستغلة تبلغ قيمتها الدفترية نحو٢,٩ مليون جنيه بلغ إهلاكها نحو ٨٦١ ألف جنيه وتم تحميلها على تكلفة الإنتاج وليس التكاليف الإدارية .

يتعين مراعاة ما يقضي به معيار المحاسبة المصري مع إعداد التسويات المالية اللازمة وبيان قيمة الاضمحلال لما لذلك من أثر علي القوائم المالية في ٢٠٢١/٦/٣٠

- تضمنت الأصول الثابتة نحو ١٠١ الف جنيه قيمة مصنعية فك ولحام مواسير غلايات بمصنعي الزقازيق وبلقاس .

يتعين استبعاد القيمة من الأصول وتحميلها علي المصروفات .

- بلغ رصيد القرض الممنوح لاتحاد المساهمين منذ عام ٢٠٠٠ نحو ١,٥ مليون جنيه علماً بان انتهاء اجل سداد القرض عام ٢٠٠٨ ووافق مجلس الإدارة بجلسته رقم ٩٩٤ في ٢٠٢١/٩/٧ علي مد اجله وقد سبق مد اجل سداده عده مرات .

يتعين اتخاذ اللازم حفاظاً علي حقوق الشركة .

- تضمنت الأصول المحتفظ بها بغرض البيع نحو ٧٢٣ الف جنيه تمثل القيمة الدفترية لمساحة ٨٠٦م٢ ارض فضاء بمدينة زفتي غير مسجله باسم الشركة متعدي عليها من الغير ومقام بشأنها دعاوي قضائية وقد تم عرضها للبيع في مزاد منذ ٢٠١٦ وصدر قرار مجلس الإدارة بإلغاء المزاد لعدم الجدية من الراسي عليه المزاد في سداد القيمة وكذا مساحة ١٠٦٢م٢ من ارض مصنع ميت غمر عرضت في مزاد عام ٢٠١٨ ولم يتم بلوغ الحد الادني للسعر المحدد .

يتعين متابعة الدعاوي القضائية والعمل علي تسجيل الأرض باسم الشركة مع الالتزام بما ورد بمعيار المحاسبة رقم (٣٢) في هذا الشأن .

- تضمنت الأصول المتداولة المحتفظ بها بغرض البيع نحو ١,٥ مليون جنيه تمثل قيمة مساحه ١٢٩٤٤م٢ المباعة من ارض شونه سندوب منذ ٢٠١٦ بنحو ٢٥ مليون جنيه ولم يتم تسليمها للمشتري بعد الانتهاء من انشاء السور الفاصل بينها وبين القوات المسلحة طبقاً لمحضر المعاينة في ٢٠٢١/٤/٢٢ مما ترتب علية عدم أثبات الأرباح الرأسمالية البالغة نحو ٢٣ مليون جنيه هذا وتجدر الإشارة لعدم قيام الشركة بأثبات فوائد وغرامات تأخير مستحقة علي المشتري لتأخره في سداد أقساط الأرض والتي بلغت نحو ٣,٢٠٥ مليون جنيه حتى ٢٠١٨/٣/٣١ بخلاف عدم احتساب فوائد وغرامات تأخير منذ ذلك التاريخ حتي ٢٠٢١/٦/٣٠ غير مثبتين في الدفاتر .

يتعين موافاتنا بأسباب عدم تسليم الارض للمشتري وعدم أثبات فوائد وغرامات التاخير المستحقة واجراء التسوية اللازمة لما لذلك من أثر جوهري علي القوائم المالية .

- تضمن المخزون السلعي أصناف راكدة وبطيئة الحركة بلغت قيمتها وفقاً لحصر الشركة نحو ٢,٧٢٢ مليون جنيه منها نحو ٣٩٨ ألف جنيه قيمة ٦,٦ طن نيكل كتالست منتهي الصلاحية منذ ٢٠٠٦ وتم تخفيض المخزون لمواجهة هذه الأصناف الراكدة بنحو ٢,٥ مليون جنيه ولم تلتزم

الشركة بتشكيل لجنه للوقوف علي هذه الأصناف للتصرف فيها طبقاً لما ورد بالرد علي تقريرنا علي القوائم المالية في ٢٠٢٠/٦/٣٠

يتعين اتخاذ اللازم نحو التصرف الاقتصادي في هذه الأصناف بما يعود بالنفع علي الشركة موافاتنا بأسباب عدم تشكيل لجنة طبقاً لما ورد برد الشركة علي القوائم المالية في ٢٠٢٠/٦/٣٠ .

- تم تقييم مخزون الزيت الخام اخر المدة في ٢٠٢١/٦/٣٠ بالتكلفة دون اضافة ما يخصه من نولون النقل بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢)

يتعين الالتزام بما يقضي به معيار المحاسبة المصري واجراء التصويب اللازم

- تضمن رصيد العملاء البالغ نحو ١٧,٥٣٥ مليون جنيه أرصدة متوقفة بنحو ١٧,٤٤٠ مليون جنيه يقابلها إنخفاض بنحو ١٦,٩ مليون جنيه بنسبة ٩٧% من أرصدة العملاء وقد صدرت أحكام نهائية ضد بعضهم لم تنفذ إما للوفاة أو الهروب أو الإفلاس ومازالت بعض الدعاوى متداولة بالمحاكم .

كما تضمنت الحسابات المدينة الأخرى نحو ٦,٢١٠ مليون جنيه أرصدة متوقفة يرجع بعضها لعدة سنوات يقابلها إنخفاض بنحو ٦,١٧٤ مليون جنيه صدر بشأن بعضها أحكام قضائية لصالح الشركة لم تنفذ والأخرى مازالت متداولة .

يتعين متابعة الإجراءات القانونية لتنفيذ الأحكام وتحصيل مستحقات الشركة والحفاظ علي حقوقها طرف الغير وموافاتنا بما يتم .

- لم تتم المطابقة مع الشركة القابضة للصناعات الغذائية علي رصيدها المدين في ٢٠٢١/٦/٣٠ والبالغ نحو ١,٧٧٦ مليون جنيه بخلاف ١٧٩ ألف جنيه بالحساب الجاري الدائن .

يتعين اجراء المطابقة المشار إليها .

- قامت الشركة بسداد نحو ١١٦,٠٧٣ ألف دولار للهيئة المصرية العامة للبترول بموجب الشيك رقم ٣٤٤٣٢١٥٥ في ٢٠٢١/٤/٦ كتأمين إستهلاك غاز لمصنع سندوب في حين سبق للشركة سداد المبالغ الآتية :-

أ- نحو ٦١٠ ألف جنيه تأمين لدى شركة غاز مصر والخاص بمصنع سندوب والمقيد ضمن الأرصدة المدينة .

ب- نحو ١,٥٧٩ مليون جنيه لدى شركة بتروترويد والمقيد ضمن أرصدة الموردين المدينة وقد أفادت الهيئة المذكورة في ٢٠٢١/٤/٧ بأنه سوف يتم رد تلك المبالغ للشركة فور توقيع عقد الغاز الطبيعي الجديد (علماً بإنتهاء مدة العقد السابق في ٢٠٢١/٥) وهو ما لم يتم حتى تاريخه ، هذا بخلاف نحو ٧٠٧ ألف جنيه قيمة التأمين المسدد كتأمين إستهلاك لمصنع الزقازيق لشركة ناشيونال جاز منذ ٢٠١٥ ولم ترد شهادة مؤيدة له في

٢٠٢١/٦/٣٠ والجدير بالذكر إنتهاء التعاقد مع الشركة المذكورة ويتم توريد الغاز حالياً بمعرفة شركة ريجاس التي لم يتم التعاقد معها حتى تاريخه .

يتعين إجراء المطابقات الحسابية اللازمة والعمل علي استرداد مبالغ التامين المذكورة وكذا الانتهاء من توقيع عقود الغاز الجديدة .

- لم تقم الشركة بإجراء بعض المطابقات مع كبار الموردين على أرصدتهم الظاهرة بدفاتر الشركة في ٢٠٢١/٦/٣٠ للتحقق من صحة الأرصدة ، كما لم ترد ردود على المصادقات التي قامت الشركة بإرسالها للموردين في ٢٠٢١/٧/٢٩ دون إشرافنا عليها .

يتعين إجراء المطابقات المطلوبة ومراعاة ارسال المصادقات في وقت يسمح بتلقي ردود عليها .

- بلغ رصيد مخصص المطالبات نحو ٧٧٣ ألف جنيه ولم تتضمن الدراسة القانونية القيم التقديرية لاحتمالات نسب الكسب والخسارة المحتملة للقضايا المتبادلة حتي يتسنى تحديد مدى كفايته .

يتعين مراعاة أعداد دراسة تحليلية للمطالبات والمنازعات المختلفة لتحديد مدي كفاية المخصص من عدمه وأثر ذلك على القوائم المالية في ٢٠٢١/٦/٣٠ .

- بلغ مخصص الضرائب المتنازع عليها نحو ١٧,٤٢٢ مليون جنيه ولم تتضمن الدراسة المعدة بمعرفة الشركة بشأنه مايلي :-

أ- دراسة الالتزامات الحكمية والقانونية للسنوات من ٢٠١٧/٢٠١٦ وحتي ٢٠٢٠/٢٠١٩ عن ضرائب الدخل لعدم الفحص الضريبي لها ويسري الامر ذاته علي ضريبة القيمة المضافة وكسب العمل وكذا الضريبة العقارية عن السنوات من ٢٠١٧/٢٠١٦ ، عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ علي الترتيب .

ب- تم تسوية ٢,٥٦٦ مليون جنيه فروق ضرائب دخل وضرائب مخصومه من الغير علي حساب التعويضات والغرامات المدينة دون تأثير ذلك علي المخصص المكون .

ج- تحصلت الشركة علي أحقيتها في استرداد نحو ١,٦١٢ مليون جنيه بموجب الدعوي رقم ٣٣٠٠٠ لسنة ٦١ق وفقاً للكتاب مصلحة الضرائب رقم ١٢٩٦ في ٢٠٢١/٣/٢٧ دون بيان ما لذلك من أثر مع المخصص المكون .

يتعين أعادة دراسة مخصص الضرائب المتنازع عليها في ضوء ما سبق ومراعاة أثر ذلك علي القوائم المالية في ٢٠٢١/٦/٣٠ .

- تم تحميل المصروفات بنحو ٢٩٥ ألف جنيه تمثل قيمة مساهمة الشركة في نظام التأمين الشامل بعد خصم قيمة المستلزمات السلعية من جملة الإيرادات بالمخالفة للقانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ الخاص

بالتأمين الصحي الشامل وقد بلغ المخصص المكون لمواجهة المساهمة التكافلية عن الأعوام من ٢٠١٨ حتى ٢٠٢١ نحو ١٠,٧٣٣ مليون جنيه بعد تدعيمه خلال السنة بنحو ٣,٧٣٣ مليون جنيه .

يتعين موافاتنا بالموقف القانوني حيال ما سبق .

- تضمنت الحسابات الدائنة نحو ٦٩٧ ألف جنيه بأسم صندوق العاملين المشهر برقم ٥٣٥ بسجل صناديق التأمين الخاص بالهيئة المصرية للرقابة على التأمين والذي يتم تمويله بنحو ٤٠ ألف جنيه سنوياً خصماً من الإيجار الدائن المستحق على تأجير مساحة بمصنع سندوب لشركة ترانس بيزنس دون إدراج كامل الإيراد بقائمة الدخل مقابل تحميل ذات المبلغ على حساب التبرعات بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (١) عرض القوائم المالية .

يتعين الإلتزام بما يقضي به المعيار المحاسبي المصري رقم (١) .

- مازال حساب دائنو التوزيعات يتضمن نحو ٣٨٤ ألف جنيه قيمة حصص العاملين والمساهمين في توزيعات أرباح مرحلة منذ عدة سنوات منها ١٣٠ ألف تخص العاملين ولم نواف بتحليل لهذا المبلغ.

يتعين إتخاذ اللازم بشأن تلك المبالغ في ضوء أحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .

- قامت الشركة بتسوية نحو ٣,٣٣٥ مليون جنيه (رصيد مرحل بأسم هيئة التأمينات الإجتماعية) ح/ الإيرادات بخلاف نحو ٩٨٠ ألف جنيه باقي رصيد فوائد الجدولة خاصة وأنه لن يتم موافاتنا بشهادة من الهيئة المذكورة تفيد عدم وجود مديونيات على الشركة لمصانع سندوب وبلقاس وميت غمر في ٢٠٢١/٦/٣٠.

يتعين موافاتنا بالشهادات المؤيدة لعدم وجود مديونيات للهيئة طرف الشركة في ٢٠٢١/٦/٣٠ .

- تم تحميل المصروفات بنحو ٦,٣٨٠ مليون جنيه ، ٤٠٨ ألف جنيه على الترتيب عن العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ تمثل مكافأة العاملين ومجلس الإدارة تحت إعتماد الجمعية العامة للشركة .

يتعين العرض على الجمعية العامة .

- تضمن ح/ الأجور المستحقة نحو ٢٦٨ ألف جنيه رصيد مرحل منذ سنوات لم نقف على تحليله .

يتعين موافاتنا بتحليل الرصيد المذكور .

- تضمنت المبيعات نحو ٧,٦٣٤ مليون جنيه قيمة ٤٥٥,٨٢ طن زيت حر (متنوع) تم إدراج تكلفتهم ضمن تكلفة إنتاج الزيت التمويني .

يتعين حساب تكلفة الزيت الحر وفصلها عن الزيت التمويني .

- لم تتضمن الإيرادات نحو ٤ آلاف جنيه قيمة العائد على سندات بنك الإستثمار القومي عن العام .

يتعين إجراء التسوية اللازمة .

- حققت الشركة صافي ربح بعد خصم الضرائب عن العام المالي المنتهي في ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ٣,٦٤٧ مليون جنيه وقد أوضحت المراجعة ما يلي :-

أ- تم أدراج نحو ١٤,٦ مليون جنيه ضمن إيرادات الفترة بالمخالفة لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٥) السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والاخطاء تمثل تسوية مستحقات بنك الإسكندرية البالغة نحو ٢٠ مليون جنيه بعد سداد نحو ٤,٩ مليون جنيه للبنك المذكور من خلال الشركة القابضة للصناعات الغذائية العام الماضي وحصول الشركة علي براءة ذمه بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٢٩ .

ب- بلغ مجمل ربح النشاط عن العام المالي نحو ٣٣٢ ألف جنيه بما لا يتجاوز نحو ٠,٢ % من إيرادات النشاط .

ج- عدم تحقيق خطة المبيعات للمسلي الصناعي والتي لم تتجاوز ٧ طن بنسبة ١٤% من المستهدف والبالغ ٥٠ طن بخلاف وجود ٢٦,١ طن من نفس الصنف ضمن مخزون الإنتاج التام بمصنع سندوب بلغت قيمتها نحو ٣٥٨ الف جنيه منتهية الصلاحية في ابريل ٢٠٢١ تعثر تسويقها الامر الذي يشير الي الصعوبات التي تواجهها الشركة في إستمرار أنشطتها وضعف العوائد من مزاولة تلك الأنشطة .

يتطلب الامر الالتزام بمعيار المحاسبة المصري سالف الذكر لدى عرض القوائم المالية في ٢٠٢١/٦/٣٠ وكذا دراسة سبل تنشيط مبيعات الشركة لتحقق عائد من مزاولة أنشطتها

- عدم إحكام الرقابة على الأماكن المؤجرة من قبل الشركة للغير :-

١. حيث تبين تأجير نادي العاملين بالزقازيق إلى شركة هولولو بمبلغ ٧٠ ألف جنيه شهرياً بعد أن إستلامه من المستأجر السابق الذي تم إعفاؤه من مبلغ ٦٣ ألف جنيه تمثل قيمة الضرائب العقارية وإيجار شهر مقابل التنازل عن جميع القضايا المرفوعة من الشركة عليها .

وقد تبين أن المستأجر الجديد لم يلتزم بسداد القيمة الايجارية وتنفيذ العقد وتم رفع قضية عليه مؤجلة إلى ٢٠٢١/١٢/١٤ في حين قام المستأجر برفع قضية على الشركة يطالب بفسخ العقد وتعويض مناسب نظراً لعدم وجود ترخيص للمبنى وتقدمت الشركة يطالب تصالح إلى الوحدة المحلية في ٢٠٢٠/١١/١٨ وكذا عدم وجود ترخيص من هندسة الري وإستقطاع جزء من الأرض عالية ١١٣م٢ كحد بينها وبين النادي ولم يتم إنقاص هذه المساحة من المساحة المؤجرة بخلاف وجود مديونيات على النادي من ضرائب عقارية ومياه وكهرباء بنحو ١١٣ ألف جنيه وقد طالب المستأجر بالتعويض بنحو ١٧٠ ألف جنيه بخلاف النفقات الأخرى.

٢. عدم وجود دورة مستندية لإيجارات محلات وشقق الزقازيق كما تبين تقاعس بعض مستخدمي الوحدات عن دفع قيم إيجاريه بلغت نحو ٨٩٧ ألف جنيه متضمن إيجار النادي .

يتعين موافاتنا بالموقف القانوني بالنسبة للنادي مع وضع الضوابط اللازمة لأحكام الرقابة على الإيجارات وبيان ما إتخذته الشركة من إجراءات قانونية نحو تحصيل هذه المديونيات مع وضع دورة مستندية لأحكام الرقابة على الإيجارات .

- لم تتأثر القوائم المالية عن الفترة بنتائج مساهمة الشركة في نادي طلعت حرب .

يتعين أعداد ما يلزم من تسويات لما لذلك من أثر علي القوائم المالية

- عدم قيام الشركة بتوفيق أوضاعها تنفيذاً لقرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٤٧ في ٢٠٢٠/٣/٢٢ والذي يقضي بحظر الجمع بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب وتجدر الإشارة الي انه تم تشكيل مجلس الإدارة الحالي بموجب القرار الصادر في ٢٠١٩/١٢/٢٩ لدورة جديدة لمدة ثلاث سنوات من تاريخه .

يتعين الإلتزام بالقرار المشار إليه .

- تم زيادة بدلات أعضاء مجلس الإدارة إعتباراً من يناير ٢٠٢١ دون العرض على الجمعية العامة للشركة بالمخالفة للمادة ٨٨ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ حيث تم زيادتها إلى ٣٥٠٠ جنيه بدلاً من ١٥٠٠ جنيه و ١٥٠٠ جنيه بدلاً من ١٠٠٠ جنيه كبدل حضور وبدل إنتقال للجلسة على الترتيب .

يتعين الإلتزام بأحكام القانون المشار إليه .

- استمرار صرف مستحقات ممثل الشركة القابضة (بدلات حضور وإنتقال) بصفة شخصية بالمخالفة للقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ وقرار وزير قطاع الأعمال رقم ١١٤ لسنة ٢٠١٨ بشأن ضوابط صرف مكافآت ممثل شركات القطاع العام في عضوية مجالس إدارة الشركات المشتركة .

يتعين الإلتزام بأحكام القانون المشار إليه .

- قامت الشركة القابضة في ٢٠٢١/٧/١٤ بشراء حصة كل من شركتي مصر للتأمين وتأمينات الحياة من رأس مال الشركة والبالغة نحو ٤,٤٨٦% لتصبح حصة الشركة القابضة ٣١,٦١٧% بدلاً من ٢٧,١٣٢% وإعتمدت القوائم المالية بحضور ممثل شركتي التأمين (المنتهي صفته) .

وترتب على ما سبق إنخفاض عدد أعضاء مجلس الإدارة إلى عدد ٨ أعضاء بالمخالفة للمادة "٢١" من النظام الأساسي للشركة والتي تقضي بأن يتكون مجلس إدارة الشركة من عدد ٩ أعضاء تعينهم الجمعية العامة بالإنتخاب .

يتعين تحديد مدى قانونية قرارات مجلس الإدارة في ضوء التشكيل الحالي وكذا إستكمال عدد أعضاء مجلس الإدارة .

<u>الرأى المتحفظ :</u>

وفيما عدا تأثير ما تقدم وإذا ما أخذت الملاحظات الواردة بالتقرير في الإعتبار وتأثرت بها القوائم المالية للشركة خلال العام فإن من رأينا أن القوائم المالية تعبر بعدالة ووضوح في كل جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٢٠٢١/٦/٣٠ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً :-

- وجود تعديات من قبل الغير علي سور مصنع ميت غمر منذ عام ٢٠١٢ حيث تم انشاء بعض المحلات والاكشاك بمعرفة الغير و توصيل المرافق لها .

يتعين موافاتنا بما اتخذته الشركة من إجراءات قانونية حيال هذه التعديات حفاظاً علي ممتلكات الشركة .

- وجود انخفاض في مستوي مصنع الزقازيق عن الشارع الرئيسي مما ادي الي تراكم كمية كبيرة من المياة الراكدة خلف وحدة الاستخلاص مما قد يؤدي الي مشاكل مع البيئة والسلامة الصحية والمهنية كما تلاحظ ان مصنعي الزقازيق وميت غمر غير مستوفين لشروط الحماية المدنية طبقاً للتقرير الوارد من الحماية المدنية مما يشكل خطورة علي أرواح الأشخاص وممتلاكات الشركة .

يتعين موافاتنا بما اتخذته الشركة من إجراءات حيال ما سبق والإفادة .

- عدم قيام الشركة بإعادة النظر في الاعمار الإنتاجية المقدرة والقيمة التخريدية للأصول الثابتة وفقاً للفقرة ٥١ من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول واهلاكاتها .

يتعين مراعاة أثر ما يقضي به معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) في هذا الشأن .

- وجود أصناف بمخزن الإنتاج التام بمصنع سندوب منتهية الصلاحية ومحرزة منذ عدة سنوات بكيمة ١٢,٨١٦ طن زيت خليط وتموينى تبلغ قيمتهم نحو ٤٨ ألف جنيه .

يتعين موافاتنا بما اتخذته الشركة من إجراءات حيال هذه الكميات والإفادة

- تضمن المخزون بضائع لدى الغير بنحو ٦٦ ألف جنيه قيمة مواد تعبئة وتغليف لدى موردي تصنيع صفيح المسلى التمويني المتوقف إنتاجه منذ عام ٢٠٠٦ مكون عنها إنخفاض بكامل القيمة ولم يرد بشأنها شهادات تؤيد ذلك .

يتعين دراسة هذا المبلغ واجراء التسوية اللازمة في ضوء نتائج الدارسة .

- بلغ رصيد حساب التأمينات للغير في ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ٤,٤٦٥ مليون جنيه وقد تبين وجود أرصدة متوقفة منذ أكثر من عشر سنوات بلغ ما أمكن حصره منها نحو ١٠٣ ألف جنيه .

يتعين دراسة الحساب في ضوء أحكام المادة ١٤٧ من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته .

- لم يتضح لنا ما إتخذته الشركة من إجراءات حيال الدعاوى القضائية المرفوعة من مؤجري مقر الإدارة بشارع عدلي والإدارة التجارية بالتوفيقية بغرض الإخلاء .

يتعين موافاتنا بما تم إتخاذه من إجراءات في هذا الشأن .

- عدم الإلتزام بأحكام المواد رقم (٣٥) وحتى رقم (٣٨) من النظام الأساسي للشركة والتي تقضي بتشكيل لجنة إدارية معاونة بالمخالفة لأحكام المادة رقم (٨٤) من القانون (١٥٩) لسنة ١٩٨١ .

يتعين الإلتزام بأحكام القانون المذكور والنظام الأساسي للشركة .

- عدم إمساك دفتر جرد موثق بالشركة بالمخالفة للمادتين " ٢١ ، ٢٢ " من قانون التجارة رقم (١٧) لسنة ١٩٩٩ .

يتعين إمساك الدفتر المشار إليه .

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى :-

تمسك الشركة حسابات منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات كما تطبق الشركة نظام تكاليف نوصي بتطويره وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقا للأصول المرعية .

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر .

تحريراً في ٢٠٢١/٩/٢٨

مدير عام

نائب مدير الإدارة

" محاسب / رانيا عبد العزيز يونس "

وكلاء وزارة

نواب أول مدير الإدارة

" محاسب / سمير سيد محمد " **" محاسب / منى محمد عبد اللطيف "** **" محاسب / نادية عبد الرحمن"**

يعتمد ،،،

وكيل أول الوزارة

مدير الإدارة

" محاسب / محمد عبد الحميد محمد سيف "

أ/ز